مجلس النواب

دائرة البحوث
قسم البحوث
دراسة

الدورة الانتخابية الرابعة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

تطبيق الخدمة العسكرية الالزامية في العراق
من وجهة نظر اجتماعية ونفسية
(دراسة ميدانية)

د.فراس جاسم موسى

كانون الثاني ٢٠١٩

الملخص التنفيذي :

تعد الخدمة العسكرية من المفاصل المهمة في بناء الدولة وتشكيل عقيدتها الوطنية ورمزيتها ، ولكنها تحتاج إلى تنظيم يتعاقد عليه المجتمع كما تعاقد على كتابة الدستور .

تكمن مشكلة الدراسة في ضرورة تشريع قانون للخدمة العسكرية وإمكانية تحقيق ذلك في الوقت الراهن من الناحيتين الاجتماعية والنفسية ، **ويهدف إلى النظر** في إمكانية تطبيقه .

وتاتي أهمية الدراسة من عمق تأثير هذا القانون على المجتمع العراقي وارتباطه بجوانب اجتماعية ونفسية قد تعزز ثبات المجتمع وتقدمه أو العكس من ذلك بحسب ما تتوصل إليه الدراسة **كما تأتي اهميته من طلب سيادة النائب مضر خزعل السلمان عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية لعنايته بتشريع هذا القانون .**

وتتحدد حدود الدراسة باختيار نخبة من أساتيذ الجامعات العراقية المختصين بعلمي الإجتماع والنفس بجامعتي بغداد والمستنصرية لاستطلاع رايهم بامكانية تشريع قانون الخدمة العسكرية الالزامية ومدى تهيأ المجتمع لذلك .

وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتجريبي للوصول إلى أهدافه .

وتوصلت الدراسة إلى :

١- موافقة أغلبية المستطلعة اراؤهم على تشريع القانون وفي الوقت الحالي .
٢- أن الجوانب الايجابية أكثر من النواحي السلبية من الناحيتين الاجتماعية والنفسية في تطبيق القانون .
٣- أن القانون يحتاج إلى شروط محكمة ودقيقة لضمان تطبيقه بعقيدة واعدة تنهض بامن الوطن ومجتمعه .

ومن التحديات التي رافقت الدراسة هي :

١- استغرقت جهدا ووقتا كبيرا لتطلب الدراسة مفاتحة الجامعات المذكورة لتحكيم استمارة الاستطلاع ، والنخبة العينة لأغراض الاستطلاع .
٢- اقتضت خطة الدراسة الأولية المصدق عليها من السيدة المدير العام للدائرة والسيدة رئيس قسم البحوث أن تكون الدراسة بعنوان **(تطبيق الخدمة العسكرية الالزامية في العراق من وجهة نظر اجتماعية ونفسية وأمنية ، دراسة ميدانية)** بمعنى اعتماد متغير ثاني هو مختصين بوزارة الدفاع واستطلاع رأيهم وفعلا تمت مفاتحة الوازرة وأرسلت الاستمارا ت الخاصة بالاستطلاع ، إلا أنه تاخر جواب الوزارة كثيرا مما اقتضى تغيير عنوان الدراسة الى العنوان الحالي وانتظار جوابهم ليتم انجازها بدراسة مستقلة لاحقا .

أولا – الخدمة العسكرية الإلزامية ...النشأة والمسوغات :

طبقت الخدمة العسكرية الالزامية في العراق قبل العام ٢٠٠٣ لعقود طويلة ونستطيع القول أنه قنن هذا التطبيق في العهد العثماني بعد صدور قانون الخدمة العسكرية الاجبارية في عهد (عمر باشا)[١] إلا أنه عاد ليتوقف لاحقا بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م ، وجرت محاولات عديدة من قبل حكومات العهد الملكي لفرض التجنيد الإجباري إلا أن هذه المحاولات لم تفلح ؛ لأسباب وعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية متداخلة إلى حد ما ، حتى صدر قانون الدفاع الوطني رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٨ الذي فرض التجنيد الالزامي في البلاد ، [٢]ثم ألغي بعد ذلك بصدور قانون الخدمة العسكرية رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٩ الذي استمر بفرض الخدمة العسكرية الالزامية إلى أن علقت هذه الخدمة بعد العام ٢٠٠٣ بصدور أمر سلطة الإئتلاف رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣[٣].

أما اليوم فقد قضت أحكام الدستور النافذ تشريع قانون لخدمة العلم استنادا إلى أحكام البند (ثانيا) من المادة (٩) من أحكام الدستور [٤]، وعليه صدق مجلس الدفاع بوزارة الدفاع العراقية على مشروع قانون الخدمة العسكرية عام ٢٠١٦ ؛ لكنه لوجود خلافات سياسية لعوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية لم يشرع إلى الان .

مما لاشك فيه أن موضوع الخدمة العسكرية والتجنيد الإلزامي يرتبط بالعامل الأمني للدولة بشكل أساس إذ ان الغاية الأساس هي حماية الدولة من الاخطار الخارجية والداخلية المحدقة بها لكن ذلك لايمنع من ارتباط تشريع هذا القانون بجوانب اجتماعية ونفسية قد تشكل عائقا لتشريعه أو تكون عاملا مساعدا له ، وللتوصل إلى إجابات علمية دقيقة لهذه الفرضيات يتناول البحث المحاور اللاحقة :

ثانيا- الخدمة العسكرية الالزامية ...قراءة مقارنة :

تبنت دول عديدة نظام التجنيد الاجباري لعوامل أمنية وسياسية على وفق مقتضيات مصالحهاالاستراتيجية وموقعها وحجم الأخطار التي تحيط بها ، مثل بريطانيا التي اعتمدت على المتطوعين لغاية عام ١٩١٧م ، ونتيجة لخسائرها في الحرب أجبرت على إنشاء نظام جديد للتجنيد فاستدعت ابتداء الذكور العازبين وفي الثلاثينيات تضاعف عدد جنودها حتى اقر البرلمان البريطاني مشروع الخدمة الوطنية في عام ١٩٤٧ ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٤٩م ، لكن القانون جوبه باعتراضات مستمرة حتى عام ١٩٧٠ إذ تم إلغائه وحل محله مبدأ الجيش المحترف ، وكانت الاصوات التي تطالب ببقاء هذا القانون تنطلق من فكرة أن هذا القانون مهم

[١] أحد الولاة العثمانيين الذي امتدت ولايته في العراق للمدة الممتدة بين عامي (١٨٥٧-١٨٥٩) .
[٢] انوار ناصر حسين : موقف العشائر العراقية من التجنيد الإجباري ، مجلة الاداب ، العدد ١٠٢ ، ص ١٦٤-١٦٥
[٣] قاعدة التشريعات العراقية : على الرابط الالكتروني ، www.iraqld.iq ، تاريخ الدخول ، ٢٠١٨/١١/٩.
[٤] دستور جمهورية العراق : مجلس النواب ، الدائرة الاعلامية ، الطبعة السابعة ، ٢٠١٣، ص١٦.

لبقاء المركز الامني والعسكري المتفوق لبريطانيا والمعترضين انطلقوا من رؤية اجتماعية نفسية مثلها القائد العسكري (ليدل هارت) الذي رأى أن زج الاشخاص غير العدوانيين في الحرب يضعف الجيش ويجب برأيه أن يبنى الجيش في الأمم المتمدنة مما وصفه " حيوانات مقاتلة جيدة".

أما في فرنسا التي تعد أول من وضع التشريعات الحديثة لهذا القانون وهي وضعت التجنيد الالزامي منذ العام ١٧٩١م ، لكن بعد تطبيق القانون بأكثر من مئتي عام ألغي في عام ٢٠٠٢م ليعتمد على الجيش المحترف ، لكن من المناسب البيان أن هذا القانون واجه اعتراضات مستمرة فتارة ارتبطت الاعتراضات بجوانب تطبيقية كالتمييز في المعاملة بين الجند بحس الاعراق ، وتارة بتعارضه مع شعارات فرنسا في الحرية والاخوة والمساواة وكذلك استغلال الجند من حيث الاجور وساعات العمل وانقطاع المجندين عن سوق العمل وكذلك ارتبط بمواقف نفسية منها النفور من الجيش بعد الخدمة وعدم التكيف مع الحياة المدنية بالانتقال من النظام العسكري المقيد الى النظام المدني الديمقراطي ، وبعد تطبيق نظام الجيش المحترف عاد الشباب الفرنسي ينظر الى العسكرية أما كمهنة تحقق لهم البطولة والرجولة وأما تترك في نفوسهم الكره الشديد ومجلبة لعدائية الاخر وذلك بسبب النظرة السلبية للانضباط والسلطة .

وفي المقابل ساعد التجنيد الالزامي في فرنسا على انصهار الشعوب المقيمة في مختلف ارجاء فرنسا الذين يتكلمون لهجات مختلفة وتعايشوا كأمة واحدة .[٥]

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد لجأت الى التجنيد الاجباري منذ عام ١٨٦١ خلال الحرب الأهلية ولكن في حرب فيتنام منيت المؤسسة العسكرية الاميركية بخسائر مادية وبشرية ومعنوية شديدة أدت الى التهرب الواسع من الخدمة العسكرية لدرجة تعرض كثير من الشباب الى السجن والغرامات حتى أوقفت الولايات المتحدة التجنيد الالزامي عام ١٩٧٣ ، وحل محلها نوعان من الخدمة : الخدمة العسكرية التطوعية ، والخدمة الوطنية ، تنطلق الفكرة الاجتماعية للخدمة الوطنية من فكر عالم الاجتماع الامريكي (شارل موسكوس) أن المعنى الفلسفي للخدمة الوطنية يأتي من أن المصالح الخاصة تكون في خدمة المصالح العامة ، ومن الناحية الاجتماعية والنفسية ارتبطت فكرة الموافقون على التجنيد الالزامي بالمساواة بين الاميركيين ، والرافضون ترتبط فكرة التجنيد الالزامي لديهم بالماسي وويلات الحروب وخاصة ما حدث في فيتنام .[٦]

أما في الدول العربية فقد ارتبط تاريخ الخدمة العسكرية الالزامية بالعامل الأمني وتأمين الجيش لمعالجة التحديات الخارجية ، كما مثلت الخدمة الالزامية ضرورة من ضرورات بناء الدولة الوطنية لادولة تحمل هوية فرعية معينة .

[٥] محمد رضا رمال : التجنيد العسكري الإلزامي ودوره في التربية الوطنية والمواطنية ، مكتبة صادر ناشرون ، ٢٠٠٦، ص١٥٧-١٥٨.
[٦] صحيفة الرياض السعودية : العدد ١٢٥٩٧، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٧.

ومن هذه الدول مصر التي تعد أول دولة عربية وضعت قانونا ينظم الخدمة العسكرية منذ العام ١٨٦٢م إبان حكم الوالي سعيد باشا ، وبقي التجنيد الإجباري حتى اخر قانون وضع له عام ١٩٨٠ وسمي قانون الخدمة العسكرية والوطنية ، ويرى المؤيدون للخدمة الإلزامية في مصر أنها حققت فوائد متعددة منها : مثلت منفذا للمشاركة في مواجهة الصراع العسكري مع اسرائيل ، وقدم من خلالها الجيش خدمات كبيرة تمثلت بالهندسة والبناء والعلوم الادارية ، وأنها شكلت اطارا لتحقيق مصلحة الوطن والخدمة في سبيله بعد بذور تيارات سياسية ودينية متنوعة ، وشجعت الشباب لطلب العلم والسعي لزيادة تحصيلهم الدراسي الذي وفر مزيتين : الاولى ، تقليص الخدمة العسكرية ، والثانية ، العمل بصفة ضابط يحصل على ذات الامتيازات التي يحصل عليها قرينه في الخدمة الفعلية ، ولكن في المقابل سجلت حالات هروب وتخلف في الجيش المصري لم تؤشر البحوث والدراسات بدقة لجامع عام يجمع أسبابها ولكن لكل حالة أسبابها .[٧]

أما في اليمن فقد فرض التجنيد الالزامي قبل توحيد اليمنين وبعده حتى ألغي عام ٢٠٠١م وقد مرت الخدمة الالزامية في اليمن بظروف خاصة صعبت من استمرارها منها : عدم قدرة كثير من الشباب على دفع قيمة البدل النقدي ومن ثم يتقاطع ذلك مع مبدا المساواة ، وعدم امكانيات القوات المسلحة على استيعاب الاعداد المتزايدة المستحقة للخدمة ، كما رافقت عملية التجنيد عمليات فساد واسعة تمثلت بالرشوة والابتزاز حتى عد إلغاء الخدمة أنه اجراء في إطار مكافحة الفساد كما عبر عن ذلك صراحة الرئيس اليمني الأسبق (علي عبدالله صالح) عام ٢٠٠١م ، وكذلك عد الألغاء في إطار اعادة تنظيم القوات المسلحة للتعامل مع المتغيرات القومية والاقليمية التي برزت عقب توحيد شطري اليمن وحل النزاعات مع الدول المجاورة ، وبنظرة فاحصة نجد أن حالة الخدمة الالزامية في اليمن كانت متعثرة لسوء تطبيق القانون نفسه الذي خلق حالة من نفور الشباب منه بدلا من الإقبال عليه وخدمة الوطن من خلاله .[٨]

وفي السودان الذي يشهد وضعا أمنيا وعسكريا قلقا ؛ لوجود فصائل مسلحة متعددة الى جانب القوات النظامية وقوات شبه نظامية ودخول هذه القوات في حرب أهلية أودت حتى نهاية عام ٢٠٠٠م بحياة مليوني شخص وتهجير (٤.٥) مليون شخص فضلا عن لجوء (٥٠٠٠٠٠) شخص الى الخارج ، سن قانون الخدمة الوطنية لعام ١٩٩٢ الذي كان من بين أهم أهدافه : الولاء للوطن والدين وتجاوز العصبيات الضيقة وتربية الشباب وتعليمهم الحرف والمهارات ، اضافة الى أن هذا القانون تضمن انصراف الشباب للخدمة ليس فقط في وحدات الجيش إنما في الشرطة والمصالح والوحدات الحكومية أو المشروعات العامة للتنمية والخدمة الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى المستوى التطبيقي تبين لنا أن ظروف تطبيق الخدمة الالزامية متعثرة الى حد كبير وتمر بتحديات تصعب من بلوغ الأهداف التي يصبو إليها القانون منها : تدني مستوى الخدمات

[٧] محمد رضا رمال : مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٤
[٨] صحيفة الأسبوع اليمنية : العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٧

الاجتماعية والصحية والمادية وحتى التدريب العسكري الذي يحتاجه المجندون ، فضلا عن لحاظ تجنيد الاطفال بعمر أقل من (١٨) سنة أي جندت كل من هو قادر على حمل السلاح خلافا للمعايير الدولية والقوانين المحلية ، ولوحظ فرار اعداد كبيرة من الشباب من الخدمة لقساوة ظروف تطبيقها كان أبرزها فرار (٤٠٠٠) طالب مجند من معسكر (العيلفون) عام ١٩٩٨ م الذين أطلقت عليهم الشرطة النار وقتلت العشرات منهم في حادثة أضطرت معها السلطات السودانية إلى منع تجنيد الطلبة قبل الانتهاء من دراستهم ، ونتيجة لهذه الظروف واجه التجنيد رفضا واسعا قادته المعارضة ولجان حقوقية وجدت أنه إفراغ للمدن من الشباب في الوقت الذي رأت فيه وزارة الدفاع أنه يحول دون إشتراك الشباب في القتال إلى جانب الميليشيات المتصارعة .[٩]

وهذا الواقع لتطبيق قانون الخدمة الوطنية في السودان يظهر لنا أن تطبيقه في ظل الحرب الاهلية قاد إلى الانقسام بدلا من الوحدة الوطنية كما هدف القانون ، فضلا عن الفلسفة الرافضة لاصل القانون في أنه يحمل الاجبار والفرض في جوهره وتعثر تطبيقه في الظروف الطبيعية فكيف بتطبيقه في ظروف غير طبيعية ؟

أما لبنان فقد عرفت الخدمة العسكرية الالزامية قبل ولادة جيشها الوطني وقيام الدولة المستقلة فضلا عن قيام هذا البلد باصدار قانون التدريب العسكري في المدارس والمعاهد عام ١٩٥٣ لتدريب طلاب المدارس الثانوية أو مايعادلها على منهاج التدريب العسكري بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية لمدة ساعتين أسبوعيا على مدى سنتين وقد شمل التدريب الذكور والاناث ويعد درس التدريب العسكري مادة أساسية يحصل بها الطالب على علامات بها ، وتخرج بهذه التجربة (٨٣٠٠) شخص حتى ألغيت عام ١٩٧٦م ، واستيعض عنه بتطبيق خدمة العلم الاجبارية الذي طبق بعد ثمانية أشهر على اندلاع الحرب في لبنان أي عام ١٩٧٥ م ، إلا أنه لم يطبق تطبيقا فعليا ملموسا إلا بعد عام ١٩٨٣ م .

ارتبطت فكرة خدمة العلم في لبنان ببناء دولة المواطنية في لبنان بعد تصدعها نتيجة للحرب الأهلية وتشرذم مكونات المجتمع اللبناني فضلا عن الانهيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية والاحتلال الاسرائيلي لجزء من لبنان ، لكن خدمة العلم ولدت في ظل انقسام سياسي أسقط نفسه على الجيش نفسه حاضن خدمة العلم ،

وواجهت خدمة العلم في هذا البلد معارضة كان من بين أسبابها ، طبقية القانون الذي تضمن البدل النقدي للقادرين مما عد تمييزا بين المواطنين ، وذكوريته إذ سمح للذكور فقط بالخدمة ، وإعفاء رجال الدين والمغتربين من الخدمة كما طالبت بعض الجهات تعديل بنود القانون كتقليص الخدمة وتبديله الى خدمة اختيارية بدلا عن الاجبارية وتغييرها من خدمة عسكرية الى مدنية كما عرضتها بعض الأصوات ؛ لأنها لم تحقق (الإنصهار الوطني) كما عبروا عنه ولم تعزز القدرات القتالية للجيش، وفي المقابل وجدت أصوات تطالب بابقاء الخدمة منها أصوات قادة الجيش الذين وجدوا فيها عامل تحقيق الامن الوطني بمجالاته كافة كما أنها ليست عبئا اقتصاديا اذا ماتم تقييمها بشكل عام ، كذلك وجدت بعض الأقليات أن الخدمة الالزامية تحقق

[٩] صحيفة البيان الاماراتية : العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٤

توازنا في الجيش فاذا تم لاعتماد على التطويع فستكون نسبتها محدودة ، وإن لم يصرحوا بذلك بشكل واضح .

ويلحظ من تقييم الخدمة العسكرية في لبنان بأن الذين أيدوا أو عارضوا الخدمة أو من وقفوا موقفا وسطا انطلقوا من هواجس مهنية واقتصادية وسياسية واجتماعية .[١٠]

والقراءة المقارنة لما تقدم وزيادة عليها نلحظ ما يأتي :

١- انطلق الغرب من الغائه للخدمة الالزامية من تقلص مساحة الصراعات العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية ، واعتمادهم على الجيش المحترف والسلاح المتطور بدلا عن الجيوش الجرارة ، وكذلك من الكلف الاقتصادية المرتفعة لتطبيق الخدمة الالزامية سواء على المستوى الفردي أم مستوى الدولة ، وكذلك لتغير طبيعة القيم الوطنية ومفاهيمها ، وكذلك انخفاض عدد الولادات مقابل الوفيات في بعض الدول ، فضلا عن اتساع رقعة مناهضة الفاعليات المجتمعية للتجنيد الالزامي .
٢- ارتبط رفض تطبيق الخدمة الالزامية في بعض الدول العربية بعوامل التمييز وبعض ظواهر الفساد وعوامل اقتصادية ، وعوامل اجتماعية ونفسية ، فضلا عن العولمة التي فرضت ذات الدول المتطورة وقيمها على العالم العربي ، إضافة الى واقع بعض الدول التي تتكون من مجموعات وفصائل اجتماعية وسياسية متعددة .
٣- أما الاصوات التي وجدت في الخدمة الالزامية أنها اداة لتعزيز اللحمة الوطنية وتعزيز الحس والقيم الوطنية والتنشئة العقلية والجسمانية السليمة فقد واجهت ظروفا أشد من دعواتها في أحايين كثيرة .

ثالثا- إمكانية تشريع قانون الخدمة العسكرية ... الإجراءات الميدانية [١١] :

لأهمية موضوع تشريع قانون الخدمة العسكرية من عدمه فقد أجري استطلاع رأي حول إمكانية تشريع القانون من الناحية الاجتماعية والنفسية ، وتم في هذا الإطار استطلاع رأي عينة من المختصين بعلمي الاجتماع والنفس في جامعتي بغداد والمستنصرية بلغت (٢٣) استاذا مختصا ، وتمت صياغة استمارة استطلاع رأي وحكمت من قبل مجموعة من الخبراء والاساتيذ المختصين ووافق (١٠) محكمين من أصل (١٢) محكم على جميع بنود الاستمارة أي بنسبة تقارب (٨٣%) وهي نسبة موافقة مقبولة علميا و عالميا .

وكانت نتائج الاستطلاع كما يأتي :

السؤال الأول : ما رايك بتشريع قانون للخدمة العسكرية الإلزامية (خدمة العلم) ؟

النتيجة : أجاب **(١٨)** مستطلع بانهم **موافقون** ، بينما اجاب **(٥)** منهم بأنهم **غير موافقون** أي نسبة (٧٨%) موافقون و(٢٢%) غير موافقون .

السؤال الثاني : في حال موافقتك على تشريع القانون المذكور فما هي الأسباب ؟

[١٠] محمد رضا رمال : مصدر سابق : ص٣٠٣-٣٠٥
[١١] تم اجراء هذا الاستطلاع بالتعاون مع جامعتي بغداد والمستنصرية بموجب مخاطبات رسمية بين طرف دائرة البحوث بمجلس النواب وطرف كليتي الآداب بالجامعة المستنصرية وكلية الآداب بجامعة بغداد .

النتيجة : أجاب (٣٥%) من مجموع المستطلعة آراؤهم ؛ لأن القانون يعزز الوحدة الوطنية وينمي القيم الأخلاقية والتربوية .

- وأجاب (٢٦%) من مجموع العينة لأن القانون يقوي بنية المكلفين بالخدمة العسكرية ويعزز الأمن الوطني .
- وأجاب (١٧%) منهم لأن القانون يسهم في الحد من البطالة .
- وأجاب ١٠(١٣%) منهم لأن القانون يناهض العنصرية والطائفية .
- وأجاب (٣٩%) من مجموع المستطلعة اراؤهم بان القانون يعزز كل ما سبق ذكره من الإجابات في هذا السؤال .

السؤال الثالث : في حال عدم موافقتك على تشريع هذا القانون فما هي الأسباب ؟

- أجاب ما نسبته (٤%) فقط من مجموع المستطلعة اراؤهم أنهم يرفضون تشريع القانون لأنه :
- يساعد على شيوع الفساد مثل المحسوبية والرشوة والتمييز ، وعسكرة المجتمع ، ولارتباطه بالذهنية النمطية بالنظام السابق .
- واجاب (٤%) من مجموع المستطلعة اراؤهم على إضافة اختيارات اخرى فضلا عن اسباب الرفض الأخرى المذكورة ؛ بأنه يساعد على شيوع الممارسات اللاأخلاقية في المعسكرات ، ويؤثر على سوق العمل .

السؤال الرابع : هل تعتقد أن توقيت تشريع القانون مناسبا من الناحية الاجتماعية والنفسية ؟

- أجاب (١٦) منهم اي بنسبة تقارب (٧٠%) أنه مناسب .
- أجاب (٦) منهم أي بنسبة تبلغ (٢٦%) أنه غير مناسب .

السؤال الخامس : إذا كنت غير موافق على التوقيت فما الأسباب :

تساوت اراء المجيبين حول هذا السؤال نسبيا وبينوا أنهم يوافقون على تشريعه بهذا الوقت بالذات لأنه :

- يعزز الوحدة الوطنية وتنمية القيم الاجتماعية والاخلاقية والتربوية لدى الشباب ، ويحقق العدالة الاجتماعية .
- النهوض بالشباب وخدمة برامج التنمية المتنوعة ومنها الاقتصادية .
- يساعد على التعايش السلمي بين جميع المكونات الاجتماعية .
- يساعد على توفير متطلبات النمو النفسي والاجتماعي والتربوي ن ويعزز البناء الاجتماعي .

- يساعد هذا القانون وفئة الشباب الممتلكين للطاقة بالذات على تقدم المجتمع وبناء وقيادة المجتمعات وتحمل المسؤولية والانضباط .
- ينمي عنصر المواجهة .

السؤال السادس : إذا كانت الاجابة ب (كلا) فما الأسباب ؟

تساوت إجابة الرافضين لتوقيت تشريع القانون في هذا الوقت تحديدا ' إذ بينوا ان العراق حاليا يعاني من مشكلات منها : كثرة الفساد المالي والاداري .

نخلص مما سبق إلى أن :

١- أغلبية المستطلعة اراؤهم هم مع أصل فكرة تشريع القانون .
٢- أغلبية المستطلعة اراؤهم مع توقيت تشريع القانون .
٣- أغلبية المستطلعة اراؤهم يرون أن له تأثيرات اجتماعية ونفسية ايجابية ولهذه الجوانب انعكاسات اقتصادية ايجابية اكثر من السلبية .

ولكن الاجابات الخاصة برفض اصل فكرة تشريع القانون أو توقيته أو الاجابات الخاصة يجب أن لا تهمل وإنما يتم التعامل معها من جانب تلافيها في حال تم تشريع القانون .

رابعا – خيارات تطبيق أمثل لقانون الخدمة العسكرية الإلزامية :

كما تبين مما سبق جاهزية الحالة الاجتماعية والنفسية في العراق لتشريع القانون من وجهة نظر غالبية نخبة من اساتيذ علمي الاجتماع والنفس في بعض الجامعات العراقية ، ولكن حتى لو سلمنا بجاهزيته من الناحيتين الاجتماعية والنفسية كما سبق ، فإن مشروع هذا القانون يحتاج إلى جملة من الاستعدادات المالية والأمنية والفنية بل حتى السياسية لضمان تطبيقه بشكل مناسب ولايولد أعراضا جانبية ، ويمكن في هذا الإطار مراعاة ما يأتي :

١- ضمان توفر المستلزمات والتخصيصات الاقتصادية والمالية اللازمة على المديين الحالي والمستقبلي بشكل لايؤثر على بقية الابواب الاقتصادية والمالية للجهات والبرامج بمختلف أنواعها .
٢- توفر الاستعدادات والإمكانات الفنية كالمعسكرات المجهزة والمطورة والموارد البشرية العسكرية من الاداريين والمدربين وغيرهم .
٣- ضمان مراعاة العدالة بمختلف وجوهها مثال : تطبيق القانون في مختلف مناطق العراق وفئاته أو شمول كل افراد الفئات المحددة إلا لعلة صحية أو ما شابه وغيرها من وجوه العدالة ؛ لكي لايكون تطبيقه انتقائيا بشكل يخل بالعدالة الاجتماعية ويدعو إلى النفور من الالتحاق بالخدمة مما يوقعنا بمشكلات أخرى كالهروب وتطلب المعاقبة وما يترتب على ذلك من اثار سلبية ، وكذلك العدالة في توزيع الامتيازات كالأرزاق وغيرها بين صنوف الجيش.
٤- معالجة تعدد صنوف القوات المسلحة ومراجعة التشريعات القانونية التي تنظم حالاتهم ومواءمتها مع مشروع قانون الخدمة العسكرية الحالي .

٥- مراجعة مشروع القانون الحالي من خلال تأليف لجنة مشتركة من لجان نيابية تتمثل بالأمن والدفاع ، والمالية والقانونية والتربية والتعليم العالي وحقوق الإنسان وغيرها من اللجان بحسب الحاجة والاختصاص فضلا عن وزارة الدفاع والتخطيط والمالية ووزارات اخرى بحسب الحاجة والاختصاص وبمعاونة متخصصين وخبراء بمجالات اجتماعية ونفسية واختصاصات أخرى وممثلين من مجالس المحافظات وإقليم كردستان ؛ لتدارس مشروع قانون الخدمة العسكرية وانضاجه بشكل قابل للتطبيق الأمثل .

٦- وضع مدة زمنية مناسبة قبل الشروع بتطبيق القانون ليتم تهياة المجتمع وإعداده نفسيا وإعلاميا من خلال توجيه برامج توعية وتثقيف خاصة بهذا المجال ولإفساح المجال للمؤسسات الحكومية الأخرى وغير الحكومية من الاستعداد لهذا التطبيق المهم .

٧- ضمان وضع هيكلية وزارية تناسب تطبيق قانون الخدمة العسكرية منها توفير المرشدين والباحثين الاجتماعيين والتربويين والنفسيين ، حتى لو كان ذلك من بين المكلفين أنفسهم إن كان هناك من هو مختص بهذه الجوانب لتجنب أعباء مالية إضافية يباشرون مهماتهم في المعسكرات والمقرات العسكرية ؛ لضمان متابعة حالات المكلفين من هذه النواحي .

٨- منع التدخلات بشؤون المكلفين والتعامل مع هذا الأمر تماما كما يتم التعامل مع الجامعات والمعاهد والمدارس ؛ لضمان بناء عقيدة وطنية وولاء تام للوطن ورمزيته دون تبني اتجاهات فكرية فرعية وضمان طاعة لأوامر مركزية ؛ لأن ذلك من شأنه أن يعزز فرص نجاح أهداف القانون .

٩- التعامل بحذر مع العقوبات على المتخلفين والهاربين من الخدمة العسكرية ؛ لإن الإفراط في العقوبة قد يؤدي إلى نتائج عكسية وتعيد غلى الأذهان الصورة النمطية السلبية السابقة عن الخدمة العسكرية ويمكن في هذا الإطار الاتجاه إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل النفسي والاجتماعي والتعامل مع الهارب أو المتخلف معاملة المريض الذي يحتاج إلى علاج معين .

١٠- ضمان خطط وحركات المكلفين في مناطق جغرافية متنوعة لما له من أثر لعله إيجابي في توطيد اللحمة الوطنية .

١١- تجنب إرهاق المكلفين بخدمة عسكرية طويلة الامد ؛ فن هذا من أهم عوامل النفور منها .

١٢- استخدام المكلفين في مشروعات الإعمار والبناء وكلا بحسب اختصاصه والاقتداء بنماذج مقارنة كالأنموذج المصري .

١٣-التعامل مع البدل النقدي للخدمة بشكل حرفي ؛ لإن من شان ذلك أن يخلق صورة ذهنية سلبية اتجاه الخدمة من حيث الاعتقاد أن الخدمة العسكرية انتقائية وتمييز بين الفقراء والمحتاجين وبين الاغنياء .

١٤- أن لايؤثر القانون على فرص التعليم والعمل من حيث التشدد في تحديد فرص التعليم وايلاء الاولوية إلى الالتحاق بالخدمة العسكرية

المصادر :

١- انوار ناصر حسين : موقف العشائر العراقية من التجنيد الإجباري ، مجلة الاداب ، العدد ١٠٢ .
٢- دستور جمهورية العراق : مجلس النواب ، الدائرة الاعلامية ، الطبعة السابعة ، ٢٠١٣، ص١٦.
٣- صحيفة الأسبوع اليمنية : العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٧
٤- صحيفة البيان الاماراتية : العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٤
٥- صحيفة الرياض السعودية : العدد ١٢٥٩٧، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٧.
٦- قاعدة التشريعات العراقية : على الرابط الالكتروني ، www.iraqld.iq تاريخ الدخول ، ٢٠١٨/١١/٩.
٧- محمد رضا رمال : التجنيد العسكري الإلزامي ودوره في التربية الوطنية والمواطنية ، مكتبة صادر ناشرون ، ٢٠٠٦.

الملاحق

جامعة بغداد / علم الاجتماع

السؤال الاول ما رأيك بتشريع قانون للخدمة العسكرية الإلزامية (خدمة العلم) ؟	موافق	غير موافق
	٥	٢

السؤال الثاني في حال موافقتك على تشريع القانون المذكور فما هي الأسباب ؟	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
	٣	١	٣	٢	٢	-	٤	-

السؤال الثالث في حال عدم موافقتك على تشريع هذا القانون فما هي الأسباب ؟	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
	-	-	-	-	-	١	-

السؤال الرابع هل تعتقد أن توقيت سن القانون المذكور مناسباً من الناحية الاجتماعية والنفسية ؟	نعم	كلا
	٤	٢

السؤال الخامس اذا كانت الاجابة ب (نعم) فما الأسباب ؟	
	النهوض بالشباب لخدمة التنمية وبرامج الشباب
	استثمار الشباب لبناء برامج تنموية
	تعزيز الوحدة الوطنية وتنمية القيم الاجتماعية لدى الشباب
	التجنيد الالزامي يعزز الوحدة الوطنية
	مخالطة باقي ابناء المجتمع
	يناهض العنصرية والطائفية

السؤال السادس إذا كانت الاجابة ب (كلا) فما الأسباب ؟	
	كثرة الفساد المالي والاداري

جامعة بغداد / علم النفس العام

السؤال الاول ما رأيك بتشريع قانون للخدمة العسكرية الإلزامية (خدمة العلم) ؟	موافق	غير موافق
	٦	-

السؤال الثاني في حال موافقتك على تشريع القانون المذكور فما هي الأسباب ؟	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
	٣	٢	٤	٣	٢	٣	٣	-

السؤال الثالث في حال عدم موافقتك على تشريع هذا القانون فما هي الأسباب ؟	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
	-	-	-	-	-	-	-

السؤال الرابع هل تعتقد أن توقيت سن القانون المذكور مناسباً من الناحية الاجتماعية والنفسية ؟	نعم	كلا
	٦	-

السؤال الخامس اذا كانت الاجابة ب (نعم) فما الأسباب ؟	
	من متطلبات النمو النفسي والاجتماعي والتربوي
	يعزز البناء والاجتماعي للمجتمع
	يلغي الطائفية
	الحاجة الى لم اللحمة الوطنية وجمع شتاتها
	التعامل مع العراقيين على اسس اجتماعية واحدة تحت راية واحدة هو علم العراق
	لانه في هذا السن الشباب لديه الطاقة في تقدم المجتمع وعليه تقع مسؤولية بناء وقيادة المجتمعات
	تحمل المسؤولية والانضباط
	يقوي البنية الجسدية والنفسية للشباب ويصبحون اكثر تحملاً للحياة

السؤال السادس إذا كانت الاجابة ب (كلا) فما الأسباب ؟	-

الجامعة المستنصرية / علم النفس التربوي

السؤال الاول ما رأيك بتشريع قانون للخدمة العسكرية الإلزامية (خدمة العلم) ؟	موافق	غير موافق
	٧	٣

السؤال الثاني في حال موافقتك على تشريع القانون المذكور فما هي الأسباب ؟	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
	٢	-	١	١	٢	١	٢	-

السؤال الثالث في حال عدم موافقتك على تشريع هذا القانون فما هي الأسباب ؟	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
	-	١	-	١	١	-	-

السؤال الرابع هل تعتقد أن توقيت سن القانون المذكور مناسباً من الناحية الاجتماعية والنفسية ؟	نعم	كلا
	٦	٤

السؤال الخامس اذا كانت الاجابة ب (نعم) فما الأسباب ؟	
	تقلل من البطالة
	تقوي روح التعاون بين صفوف الشعب
	بناء جيل متمكن
	دعم المكانة العسكرية للعراق
	توحيد صفوف القوات الامنية مابين المحافظات العراقية
	العراق بحاجة الى دعم وطني لتعزيز مكانته
	تهيئة جيل قادر على مقارعة الحياة
	ينمي القيم الاخلاقية والتربوية

السؤال السادس إذا كانت الاجابة ب (كلا) فما الأسباب ؟	
	غير مناسبة في الوقت الحالي
	هناك مشاكل يعاني منها العراق في هذا الوقت